اشارة

من الموصول واما علما فاتاكم وتعريفه مساو للتعريف لهم قبل الا ولعل الاقتصار على
تعريف الناظم وتبيين معنى قوله هنا مبين بالمفعول مبين لما قبله الى اخر كلامه
قــوله مجاز الحقيقة فى مثل الله من انشا ارضا ومثال النسبة الفعل الى فاعله
اشتعل الراس شيبا ونسبة الفعل الى المفعول وفجرنا الارض عيونا وقد
يكون محولا عن المبتدا نحو زيد اكثر مالا اذ الاصل مال زيد اكثر ومن يكون غير
محول نحو لله دره فارسا اسم بمعنى من قــوله وهو اسم لا يرد اما
اسم لا يظهر على معنى من التى للاستغراق والمفعول الثانى على معنى من الابتدائية
فانه قال استغفر الله من ذنب اى من اول الذنوب الى ما لا يتناهى وفرا عن تعريفه
بانه غير جامع لان من التمييز ما ليس على معنى من كطاب نفسا وانت اعلى الناس
منزلا واحسن وجها فيكون هذا خارجا عن قوله بمعنى من ومنه ما ليس مبينا ومن تمييز
التوكيد كقوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فان شهرا تمييز
لم يبين شيئا لانه مستفاد من الشهور فيكون خارجا عن قوله مبينا واجاب
ابن هشام فى الحواشى عن الاول بانه ليس المراد بكونه على معنى من انه يجوز التصريح
بها قبله بل المراد التعيين بمعنى اللام الجنس كما امر يكون لذلك ايضا فيكون فى الا
الغير داخلا واجيب عن الثانى بان التمييز مبين فى نفسه مع قطع
النظر عن تعيين معنى اللفظ قبله من قبل الاية وقــوله امثلة الاسم الجمل
وبان قلت ما وجه اعمال الاسم المبهم فى التمييز مع انه جامد
قلت سببه باسم الفاعل فى الطلب فاقتضى اعمل فى التمييز لعلية لوجهة
المعنى والمميز على التمييز لانه محتاج الى ما يبينه ويفسره وشبه بعض منه
باسم الفاعل العشرين فانه شبه ضاربين وقــوله فرض معرفة فى قوله
والفاعل المعنى انصب كا فعلا وفى قوله والفعل ذو التصرف ينذر سبقا
وقــال الاشمونى وحمل الناظم ذهب هنا على قول ابن عصفور ونسبه
للمحققين وذهب فيما ياتى على القول الاخر فيكون فى كل قوله وعلى هذا الاختلاف
الاختلاف يكون كلامه عاما فى تمييز الذات والنسبة وقـال بين الصواب
انما هو واقعة على تمييز الذات وذكر فيما ياتى على تمييز النسبة وبهذا يتم المقام

بعد ويكون قوله كذا تمييز اوضاح لا من الضمير به بنصب او مثل الصلاة بسرك فيكون المنصوب انما تكلم

١٢٢

لتوحد الابهام وهى تقديرات ثلاثة الفعل الاخير هو وما هو لا يبين وقــوله
من رفع الابهام عنه اى عن الفعل بعد اضافة قول الله بما قبله فيه لانه انما
بين الفعل وفى قوله الاول الضمير الاول الى الثانى وعليه اقتصر الشاطبى ونسبه
هو معلوم كالتبيين انما قــوله كالا والمسموع بغا امسحت الارض منحا لا فى
تعيين هذا وعاد الاسماء المساحة بمعنى الميم وتنزيلها وقــوله وسوقين فى
الفقيه ثمانية واربعون صاعا عند اهل العراق واثنان وثلاثون ما قبله هو صورتكى
ثم وقــوله وسيذكر فى بلاد اعلم ان تمييز العدد اكثر انواع التمييز وكان ينبغى
ان يذكره لكن لما كان الكلام فيه كثيرا اخره الى باب الخصم ولم يذكره الا قليلا
الى الاستشهاد به فى قوله وبعرف وتحوهما لان تمييز غير العدد يجوز فيه وجهان
تمييز العدد اما واجب النصب كعشرين دينارا او واجب الجر بالاضافة كمائة درهم
اذا اضيفتا انما قيل الجر بالاضافة لانه لو اطلق لتوهم انه بحرف مجرور بها او مقدرا
وبغير التنوين او التنوين فيتعين لفظ العشرين الاقتصار عليهم من كون الجر بالاضافة
قــول كم لا يجيء بالوجهين بل يتعين فيه النصب او الجر لما مر من بيان ولذا
منسوقا وقــوله ابو عبد الله وقال الشارح تمييز عشرنا ونحو اما ان من
الضمير المستكن فى الخبر او نحو والغزلة بنصب العين والزاى المعجمة والمد ما يوكل
فى وقت والعدا بفتح العين والدال المهملة ما يوكل وسط النهار ومنه قول
تعلى اتنا غدانا والنصب حيث هذا تعبير لقوله وبعرف ونحوها اجمل اى انه قال
محل كونه تمييز العدد يجوز فيه وجهان النصب والجر ما لم يكن المميز مضافا الى غير
التمييز والا وجب نصب التعيين لتعذر الاضافة مرتين ويقبح بما اذا لم يكن
مجرورا بمن والا وجب نصبه لئلا ينافى قوله واجرر بمن قــوله كم على ان
هذا المثال الى اشار بهذا الى انه لا فرق بين المنعوت والمفعول لان العلة فيهما
وامراة ومن تعذر الاضافة مرتين فــتامل كم لم يعترض هذا الشرط الا بكونه
طبعا ويقتضى ظاهره المراد لا المراد عن كون المميز مضافا ولا فرق بين صحة
الاستغناء عن المضاف اليه ام لا مع ان هذا المفهوم خارج فقيما لان ما [illegible] فى
تمييز الذات والمفهوم تمييز نسبة بل الصواب اسقاط هذا الشرط من اصله

Copyright © King Saud University